الأمم المتحدة

S/2000/1221

مجلس الأمن

Distr.: General
20 December 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه البيان الذي أصدرته وزارة خارجية جورجيا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ عن قيام وزارة خارجية الاتحاد الروسي بنشر معلومات مضللة بخصوص نظام التأشيرات الذي بدأ تطبيقه بين جورجيا والاتحاد الروسي (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيتر شخيدزه
السفير
الممثل الدائم

211200 211200 00-80872 (A)
0080872

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن وزارة خارجية جورجيا

يساور وزارة خارجية جورجيا قلق إزاء التصريحات التي صدرت مؤخرا عن وزارة خارجية الاتحاد الروسي والتي تبث فيها معلومات مضللة على أسماع المجتمع الدولي بخصوص نظام التأشيرات الذي بدأ تطبيقه بين جورجيا والاتحاد الروسي.

وفي هذا الإطار بالضبط ينبغي قراءة البيان الصادر في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ عن أحد الممثلين الرسميين لوزارة خارجية الاتحاد الروسي (S/2000/1176) والذي يُعد محاولة أخرى لتبرير بعض الإجراءات التي اتخذها روسيا بخصوص نظام التأشيرات والتي تنتهك المبادئ المعترف بها دوليا.

وقد فوضت وزارة خارجية جورجيا بأن تُصرح أن حكومة جورجيا تتفهم الأسباب التي دعت الاتحاد الروسي إلى تطبيق نظام للتأشيرات بين الدولتين و لم تعتبره أبدا بمثابة ''تدخل في الشؤون الداخلية لجورجيا''. وفي الوقت نفسه، افترضت حكومة جورجيا أن يكون نظام التأشيرات ممتثلا امتثالا كاملا لقواعد القانون الدولي. أما الاحتجاجات التي صدرت عن جورجيا فكان مردها بداية انتهاك روسيا لهذا المبدأ الذي يتضح بجلاء من عبور الحدود بسهولة في بعض أجزاء الحدود الدولية الفاصلة بين جورجيا والاتحاد الروسي، وبخاصة عبور المقيمين فقط في مناطق أبخازيا وجورجيا وتسخيفالي للحدود الواقعة بينها.

غير أن مما يدعو للدهشة ما جاء في البيان المنوه عنه آنفا الصادر في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ من ذرائع تصور الحالة التي تسود في تلك المناطق وكأنها هي التي أتاحت إمكانية الإبقاء على النظام البسيط المعمول به سابقا في أجزاء الحدود المذكورة أعلاه ''منعا لتقطيع الأواصر بين الناس، وبغية تعزيز التعاون في مجال الحدود''.

وتود حكومة جورجيا أن تؤكد من جديد على ضرورة استمرار الجانب الروسي في السماح بعبور الحدود بسهولة إلى المناطق الواقعة مؤقتا خارج سيطرة السلطات المركزية في جورجيا. ففي تلك المناطق من جورجيا، ترتكب الأنظمة الانفصالية انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتسود فيها حالة من الإجرام نتيجة عدة عوامل منها تفشي الاتجار بالأسلحة والمخدرات. وتجدر الإشارة أيضا إلى مجموعات من المرتزقة دخلت مرارا أراضي جورجيا من الاتحاد الروسي عبر تلك الأجزاء من الحدود بالذات لدعم الأنظمة الانفصالية. وإذا كان الغرض الحقيقي من تطبيق نظام التأشيرات هو منع الإرهابيين والمتواطئين معهم من

الحركة والتنقل، فمن المنطقي عندئذ أن تُطبق رقابة شديدة على نقاط عبور الحدود خصوصا في المنطقة التي تسيطر عليها الأنظمة الانفصالية.

وبناء عليه، فإن هناك أسبابا قوية تدعو إلى الافتراض أن قيام الجانب الروسي من طرف واحد بتطبيق نظام مبسط لعبور الحدود على بعض أجزاء الحدود الواقعة بين جورجيا والاتحاد الروسي هو محاولة يراد بها بكل وضوح دعم الأنظمة الانفصالية. ولهذا لا يسعنا إلا أن نشك في صحة التصريحات التي يطلقها الاتحاد الروسي والتي يعرب فيها عن ''احترامه لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية''، وأن نشك كذلك في دوره كميسر محايد في عملية حل الصراع الدائر في جورجيا.

وانطلاقا من هذا الافتراض، تؤكد وزارة خارجية جورجيا أن الجهود الكفؤة التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف تعزيز مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عموما تمثل بنظر جورجيا إحدى الضمانات الرئيسية لسيادتها وسلامتها الإقليمية.

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠